ألفاظ الحكم النحوي بين الحسن والقبح
في كتاب الأصول في النحو
لابن السّراج

إعداد

رضا مرتضى محمد محمد

ألفاظ الحكم النحوي بين الحسن والقبح في كتاب الأصول في النحو لابن السّراج

إعداد

رضا مرتضى محمد محمد

المستخلص:

لقد تناولت في هذا البحث: حكمي الحسن والقبح في الجملة الاسمية في كتاب الأصول لابن السراج النحوي، محاولا الوصول إلى تحديد معايير بعض هذه الأحكام النحوية التي أطلقها النحاة، والتي لم يضعوا لها معاييرًا محددة، محاولا الوصول إلى بعض المعايير التي بنى عليها ابن السراج أحكامه، ورصد الأحكام التي اتفق فيها، أو اختلف مع جمهور النحاة، معتمدا في ذلك علي ما ورد من شواهد في القرآن الكريم، أشعار العرب،وقد اجتهدت في ذكر رأيي المتواضع حول ترجيح بعض هذه الحكام، ولم يفردوا لها مؤلفًا خاصًا مستقلًا يحمي الباحث من اللبس والتداخل والتشابه بين هذه الأحكام، ومن مسائل الحسن التي قمت برصدها وتحليلها في الجملة الاسمية: مسألة مسوغ الابتداء بالنكرة، ومسألة انفصال الضمير عن كان إذا كان خبرا أو اتصاله، ومسألة الابتداء بأعرف المعارف.

ومن مسائل القبح في الجملة الاسمية، واالتي قمت برصدها وتحليلها: الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، وحذف الهاء ضمير الشأن، ودخول اللام على ما كان صلة للثاني وهو الخبر.

الكلمات المفتاحية:

أحكام الحسن، أحكام القبح، ما يحسن، ما يقبح، الجملة الاسمية.

Abstract:

I have dealt with in this research: the two judgments of good and ugly in the nominal sentence in the book of assets by Ibn Al-Sarraj Al-Nahwi, trying to reach the criteria of some of these grammatical provisions launched by the grammarians, for which they did not set specific criteria, trying to reach some of the criteria on which Ibn Al-Sarraj built his judgments , and monitoring the rulings in which they agreed, or disagreed with the audience of grammarians, relying on the evidence in the Holy Qur'an, the poetry of the Arabs, and I have endeavored to mention my humble opinion about the weighting of some of these rulers, and they did not single out a special independent author for them that protects the researcher from confusion. And the overlap and similarity between these rulings, and among the issues of goodness that I monitored and analyzed in the nominal sentence: the issue of the justification for starting with the noun, And the issue of separating the conscience from was if it was news or its connection, and the issue of starting with the most knowledgeable knowledge.Among the issues of ugliness in the nominal sentence, which I monitored and analyzed: telling the circumstance of time about the body, removing the distraction of the pronoun of the matter, and entering the blame on what was related to the second, which is the news.

key words:

The provisions of good, the provisions of ugliness, what is good, what is ugly, the nominal sentence.

خطة البحث:

أولاً: المقدمة: وبها استعرض الباحث أسباب اختياره لهذا الموضوع، والمنهج الذي اقتضته طبيعة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

ثانيا: موضوع البحث: الحسن والقبح في الجملة الاسمية في كتاب الأصول لابن السراج:

المبحث الأول: الحسن في الجملة الاسمية

المبحث الثاني: القبح في الجملة الاسمية

الخاتمة: وبها أهم نتائج البحث، والحواشي، وقائمة الفهارس والمراجع.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الإسهام في عرض جهد عَلَمٍ جليلٍ، ونحوي بارزٍ من الذين هيأهم الله تعالى لهذا العلم فبذلوا أنفسهم، وتفانوا فيه تعلمًا وتعليمًا، هو العالم الجليل أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج، صاحب كتاب الأصول في النحو، الذي جمع فيه أصول علم العربية حتى قيل:" كان النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله".

2- دراسة النحو ودراسة الكتب التراثية، والشخصيات النحوية، ويأتي في مقدمة هذه الشخصيات ابن السراج الذي ترك لنا ميراثًا قيمًا يأتي على رأسه كتاب الأصول، وكتاب الأصول لابن السراج من أكبر مؤلفاته العديدة، والذي يعد مرجعا لأكثر آرائه النحوية.

3- رصد بعض الأحكام النحوية، والوصول إلى تحديد معايير بعض هذه الأحكام النحوية التي أطلقها النحاة، والتي لم يضعوا لها معاييرًا محددة،

ولم يفردوا لها مؤلفًا خاصًا مستقلًا يحمي الباحث من اللبس والتداخل والتشابه بين هذه الحكام، ومن هذه الأحكام التي كانت موضع اهتمام في الدراسة حكما (الحُسن والقُبح).

الدراسات السابقة التي استفاد منها الباحث:

1-آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه (الأصول في النحو)، رسالة ماجستير1997م، عبد العزيز الجهني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

2-العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج 316هـ، رسالة ماجستير 2003م، عباس حسن ياسين، جامعة بغداد، كلية الآداب.

منهج البحث:

طبيعة هذا البحث تقتضي الإفادة من مناهج البحث المختلفة كالمنهج التاريخي الذي يفيد الباحث في استقراء وتتبع المسائل النحوية لدى النحاة القدامى السابقين على ابن السراج، والنحاة المحدثين التالين لابن السراج. كما أنها تقتضي الإفادة من المنهج الوصفي التحليلي الذي يفيد الباحث في تناول المسائل النحوية وتحليلها، وعرض آراء النحاة فيها.

المبحث الأول: الحُسن في باب الجمل الاسمية

المسألة الأولى: مسوغ الابتداء بالنكرة

ذكر ابن السراج أن الأصل في الجملة الاسمية إذا اجتمع معرفة ونكرة أن يُبتدأ بالأعرف، ولا يكون المبتدأ نكرة إلا إذا تمت الفائدة، والفائدة عنده لا تتم إلا إذا وصفته، أو في النفي خاصة، أو أن تكون النكرة جوابا؛ لأن ذلك يقربها من المعرفة التي هي أصل الابتداء. يقول: "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك،

وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من بني تميم جاءني. وقد ذكر ابن السراج أن علة امتناع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة عدم الفائدة، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما. فإذا قلت رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك، أوصفته صفة تقربه من المعارف حسن لما في ذلك من الفائدة، ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها كقولك: ما أحد في الدار... وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز [1].

يقول سيبويه: "لو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: "راكب من بني فلان سائر"[2]، ولكنه حين تحدث عن مسوغات الابتداء بالنكرة لم يذكر المسوغات التي نجدها في كتب المتأخرين فقد اقتصر على ذكر الجامع لتلك المسوغات وهو قوله: "وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب"[3]، وكأنه يريد بهذا وضع ضابطٍ موحدٍ وهو التخصيص؛ لأن المنصوبات تفيد التخصيص، والتخصيص هو الإفادة، والمهم في المسألة أن سيبويه ذكر ضابط الإفادة، ولم يذكره صراحة، وقد بين بعضاً من مسوغات الابتداء بالنكرة، ولم يصرح بأنها مسوغات للابتداء بالنكرة بل ذكر أمثلةً وبين فيها ما يحسن وما لا يحسن، كقوله: "رجلٌ ذاهب"، لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: "راكب من بني فلان سائر"، وكأنه بهذا يريد ذكر المسوغ الذي يقول: أَنْ يكون المبتدأ نكرة مختصة.

وقال المبرد: "فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل ظريف لم تفد السامع شيئا؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيرا"[4].

أما ابن مالك فقد ذكر عدداً من المسوغات في الكافية الشافية، وكذلك فعل في الخلاصة الألفية لكنه ركز على الفائدة فقال في الكافية الشافية[5]:

ولا تجز تنكير الاسم المبتدا إلا إذا نيْلُ استفادة بدا

وقال السيوطي: "وينكران بشرط الفائدة، وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر، أو بمقدر، أو عاملاً، أو دعاء، أو جواباً، أو واجب الصدر، أو مصغراً، أو مثلاً، أو عطف على سائغ للابتداء، أو عطف عليه بالواو وقصد به عموم، أو تعجب، أو إبهام، أو خرق للعادة، أو تنويع، أو حصر، أو الحقيقة من حيث هي، أو تلا نفياً، أو استفهاما، ولو بغير همزة أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء، أو إذا فجاءة، أو بينا، أو بينما، أو ظرفا، أو مجرورا. وقال ابن مالك والنحاس: أو جملة خبرا"[6].

وقد لاحظ الباحث في هذه المسألة ما يلي:

1- حكم ابن السراج على الابتداء بالنكرة إذا وصفت، أو نفيت بأنه حسن لتمام الفائدة.

2- وافق ابن السراج رأي جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه في هذا الحكم مع اختلافهم في عرض مسوغات الابتداء بالنكرة، فقد قصرها على تمام الفائدة ولم يسهب في الحديث عنها.

3- جعل ابن السراج حكم الحُسن في هذه المسألة مرادفا لحكم الجوا؛ لقوله: "فمتى ظفرت بها أي الفائدة فالكلام جائز، وقوله: "حسن لما في ذلك من الفائدة". وقوله: "والابتداء بالنكرة حسن بحصول الفائدة".

4- أن ما جعل عليه الكلام، وكان أصلا له أنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة، فالأصل أن تكون المعرفة مبتدأ، والنكرة خبرا. ويقول سيبويه في هذا الشأن في باب كان: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام"[7].

وللمبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير أربع حالات هي كالآتي:

1- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وهذا هو الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام.

2- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة، فيبتدأ بالمعلوم لدى المخاطب، ويؤخر المجهول لديه ويخبر به. نحو: زيد أخوك. فهذا يجوز في حال معرفة المخاطب لزيد، ولكنه لا يعلم أنه أخوه.

3- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة، وهذا لا يجوز إلا ما كان فيه فائدة، والفائدة تقع بالأمور التي تسوغ الابتداء بالنكرة نحو: الوصف، أو النفي.

4- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب للأصل الذي يجب أن يكون عليه الكلام، ولا يجوز إلا لضرورة الشاعر[8]، نحو:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا [9]

فموقف نكرة وهي اسم يك مما كان أصله مبتدأ، وخبره الوداع وهو معرفة، وهذا قلب لأصل الكلام، ولكنه جاز للضرورة.

المسألة الثانية: انفصال الضمير عن كان إذا كان خبرًا، أو اتصاله

واعلم: "أن خبر كان إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً، والأصل أن يكون منفصلاً، إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ، تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه، لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال، ويجوز كانني وكنته

كقولك: "ضربني وضربته"، لأنها متصرفة تصرف الفعل فالأول استحسن للمعنى، والثاني لتقديم اللفظ[10]. قال أبو الأسود[11]:

فإنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

ومذهب سيبويه الانفصال مع جواز الاتصال على قلته. يقول: "ومثل ذلك كان إياه؛ لأن كانه قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا، ولا تقول: كانني وليسني، ولا كانك، فصارت (إيا) هاهنا بمنزلتها في ضربي إياك"[12]. قال الشاعر[13]:

ليس إياي وإيا ك ولا نخشى رقيبا

ويذهب السيوطي إلى جواز الفصل والوصل في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل، كثاني باب ظن وكان. نحو: خلتكه، وخلتك إياه، وكنته، وكنت إياه.

مذاهب انفصال الضمير عن كان إذا كان خبرا، أو كان متصلاً:

ذكر السيوطي عدة مذاهب لانفصال ضمير الخبر عن كان، أو اتصاله منها:

1- مذهب سيبويه وهو الفصل، وعلته في ذلك أنه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحاً.

2- مذهب الوصل، ورجحه ابن مالك في الألفية؛ لأنه الأصل.

3- مذهب التفصيل أي الفصل في باب ظن، والوصل في باب كان، ورجحه ابن مالك في(التسهيل)، وعلته أن الضمير في خلتكه فصله عن الفعل منصوب آخر، بخلاف كنته فقد فصله عن الفعل مرفوع، والمرفوع كالجزء من الفعل، فكان الفعل مباشرا له، كما أن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن، واتصال باب كان أكثر من خلافهما[14].

وقد لاحظ الباحث في هذه المسألة ما يلي:

1- حكم ابن السراج باستحسان انفصال الضمير عن كان إذا كان خبراً، وجوازه إن كان متصلاً.

2- وافق ابن السراج لمذهب سيبويه والمبرد في الجواز والأصل، وموافقة السيوطي لهما في الجواز، ولكنه لم يذكر الأصل.

3- مخالفة مذهب ابن السراج وسيبويه لمذهب ابن مالك الذي ذكر أن أكثر كلام العرب الاتصال في باب كان.

4- يرى الباحث أن الإسهاب وذكر الخلاف، وترجيح أحد الوجهين في هذه المسألة لا طائل منه طالما جاز الوجهان، كما أن الوجهين مؤيدان بالقرآن والسنة.

يقول تعالى: ﴿**إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ**﴾[15].

يقول رسول الله (ﷺ) لسيدنا عمر (رضي الله عنه) في شأن ابن صياد: **[إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله]**[16].

ويقول الرسول: **[أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها]**[17].

المسألة الثالثة: الابتداء بأعرف المعارف

من خلال حديث ابن السراج عن مسائل في المعرفة والنكرة تبين أن الابتداء بالأعرف عنده أحسن؛ لقوله: "فإن قلت: "زيد هذا" فزيد مبتدأ، وهذا خبره، والأحسن أن تبدأ "بهذا"؛ لأن الأعرف أولى أن يكون مبتدأ. وهو في هذه المسألة على رأي الجمهور.

كما أنه يجعل أسماء الإشارة من أعرف المعارف، كما يرى أن نصب النكرة الواقعة بعدهما الإشارة المبتدأ وخبرها على الحال حسن مثل قوله تعالى: ﴿**وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾[18]، وهو يخالف في ذلك الكوفيين الذين أجازوا الرفع في هذه

المسألة على أربعة أوجه: أحدها: أن تجعل بعلي بدلاً من (هذا) وتجعل شيخاً خبر(هذا)، والآخر: أن تجعل (بعلي) خبراً (لهذا) وتضمر (هذا أو هو) من (بعلي) كأنك قلت: "هذا بعلي هذا شيخ، أو هذا بعلي هو شيخ" وإن شئت جعلت شيخاً خبراً لبعلي وبعلي شيخ خبراً لهذا[19].

وبالنظر للمسألة في كتب النحو نجد أن آراء النحاة متضاربة في ترتيبها من حيث القوة بعد الإجماع على أن أعرفها لفظ الجلالة (الله)؛ فيرى سيبويه والجمهور أن أعرفها الضمير.

أما ابن مالك فقد رتب المعارف في تسهيل الفوائد على النحو التالي: قال: الاسم معرفة ونكرة. فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة[20].

ونص السيوطي على أن ترتيبها في الأعرفية كالآتي: المضمر، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرف بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى. وأغفل أغلبهم ذكر المنادى، والمراد بها النكرة المقبل عليها نحو، يا رجل، فتعريفه بالقصد[21].

وقد جاء في مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية في الفتوى رقم (1225) ما ينص على الآتي: أن العلم أعرف من الضمير؛ إذ الضمير في حاجة إلى مفسر، وليس كذلك العلم، وأقوى الأعلام أسماء الأماكن؛ لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناس، أما أعرف المعارف فهو لفظ الجلالة.

ويرى الباحث أن الخلاف بين النحاة في مسألة أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة وتعليل النحاة له، أقرب إلى المنطق منه إلى النحو، وليس فيه فائدة كبيرة؛

لأنه لا يغير في معنى التركيب كثيرا؛ فلو قلنا: "زيد هذا مقبل، وهذا زيد مقبل". فكلاهما متساويان في المعنى مع الاختلاف في وجه الإعراب.

ويميل الباحث إلى رأي سيبويه، وابن مالك والسيوطي؛ لأن الضمائر بلفظها تدل على مدلولها، أما العلم فيحتاج إلى نعت لبيان مدلوله، والإشارة تحتاج إلى مشار إليه، والاسم الوصول يحتاج إلى صلة، كما أن الضمائر وخاصة (المتكلم والمخاطب) لا يشاركها فيها غيرها، فلا يقع فيها التباس.

كما أن هذه المسألة من المسائل التي وافق فيها ابن السراج النحاة من حيث الابتداء بالأعرف، ولكنه خالف سيبويه في الأعرف، ووافق الكوفيين في أنه اسم الإشارة.

المبحث الثاني: القُبح في باب الجمل الاسمية

المسألة الأولى: الإخبار بظرف الزمان عن الجثة

ذهب ابن السراج إلى أنه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثث ويعلل ذلك تعليلا دقيقا وهو أنه إذا كان المبتدأ جثة، لم يجز أن يكون خبره ظرف زمان، وإنما امتنِع ذلك؛ لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب، وما لا فائدة فيه لا يجوز استعمال الكلام به؛ لعدم تحقق الفائدة .

قال ابن السراج: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول زيد يوم الخميس، ولا عمرو في شهر كذا لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث، نحو: الضرب والحمد، وما أشبه ذلك، وعلة ذلك أنك لو قلت: زيد اليوم. لم تكن فيه فائدة"[(22)].

وباستقراء هذه المسألة لدى النحاة السابقين والتالين لابن السراج تبين للباحث الآتي:

قال سيبويه: واعلم أن الظرف قد يقع خبرا عن المبتدأ وهو على ضربين ظرف زمان وظرف مكان، والمبتدأ على ضربين: جثة وحدث، فالجثة: هي عبارة عن شخص. نحو: زيد وعمرو، والحدث: هو المصدر. نحو: القيام والقعود.

فإذا كان المبتدأ جثة ووقع الظرف خبرا عنه لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان. تقول: زيد خلفك. فزيد مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه. والتقدير: زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفا، وللعلم به وأقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع بالمبتدأ. ولو قلت: زيد يوم الجمعة أو نحو ذلك. لم يجز لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث؛ لأنه لا فائدة في ذلك. فأما قولهم : الليلة الهلال فعلى معنى فإنما تقديره: الليلة حدوث الهلال، أو طلوع الهلال. فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه قال الله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا**﴾[23] أي أهل القرية ومثله[24].

وقال المبرد: "وتقول زيد في الدار قائم. إذا جعلت قولك (قائم) مبنيا على زيد. فإن جعلت في الدار مبنيا على زيد نصبت قائما على الحال".

وتقول: "زيد يوم الجمعة قائم. فلا يكون إلا ذلك، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث ألا ترى أنك تقول: زيد في الدار. فيصلح وتفيد به معنى، وتقول زيد يوم الجمعة فلا يصلح؛ لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره، ولكن إذا كان اسما فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظروفا له، نحو قولك: القتال يومَ الجمعة، ومقدمَ الحاج، والمحرمَ يا فتى، لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع. فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت. فعلى هذا تجري الظروف من الأزمنة، والأمكنة في الإخبار[25].

وقال ابن مالك في توجيه قول النبي (ﷺ): "غدا اليهود، وبعد غد النصارى"[26]:

فيه وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث، والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك: غدا التأهب وبعد غد الرحيل. فلو قيل غدا زيد وبعد غد عمرو. لم يجز، فلو كان معه قرينة تدل عليه أي اسم معنى جاز، أي وهو محذوف كقولك: قدوم زيد اليوم، وقدوم عمرو غدا، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى.

فكذلك يقدر قبل اليهود والنصارى مضافان من أسماء المعاني ليكون ظرف الزمان خبرا عنهما. فالمراد –والله أعلم– فغدا تعييد اليهود، وبعد غد تعييد النصارى.

وعلى ذلك قول الراجز: "أكل عام نعمٌ تحوونه"[27].

أراد : أكل عام إحرازُ نعم تحوونه.

وقال القرطبي: (غدا) هنا منصوب على الظرف وهو متعلق بمحذوف تقديره: اليهود يعظمون غدا، وكذا بعد غد، ولا بد من هذا التقدير؛ لأن ظروف الزمان لا تكون خبرا عن الجثث.

وقال الحافظ ابن حجر: وما قاله ابن مالك أوجه.

ومن خلال استقراء الباحث لهذه المسألة تبين للباحث: أن ابن السراج تابع سيبويه والمبرد في تعليل عدم جواز الإخبار عن الجثث بظرف الزمان، وهذا مذهب جمهور البصريين.

المسألة الثانية: حذف الهاء (ضمير الشأن)

هذا الضمير يسميه البصريون ضمير الشأن والقصة والحديث، ويوافقهم – في ذلك – ابن السراج، ويسميه الكوفيون المجهول، وهو عماد عند الكسائي.

وضمير الشأن اسم إنّ، لك أن تظهره فتقول: " إنه زيد منطلق "، ولك أن تحذفه شرط ألا يترتب على الحذف دخول "إن" على الفعل نحو: إن قام زيد. وأنت تريد: إنه قام زيد، فإن هذا الحذف قبيح إلا أن تفصل بينها "إن" وبين الفعل بظرف، فإذا فصلت فيجوز الحذف. فتقول: إن خلفك قام زيد[28].

ومن الشواهد الشعرية على حذفه مع "إن" قول الشاعر[29]:

إنَّ منْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذراً وظباءَ

وعلة هذا الحكم أن "إن" مشبهة بالفعل في العمل؛ فلا يجوز أن يليها الفعل، كما لا يلي فعل فعلا، كما أنها (إنّ وأخواتها) حروف طالبة للأسماء؛ لذلك استقبحوا مباشرتها للأفعال. وروى الخليل أن ناسا يقولون: "إن بك زيد مأخوذ"، فقال هذا على قوله: "إنه بك زيد مأخوذ"، وشبهه بما يجوز في الشعر. نحو قول الشاعر[30]:

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان[31]

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار. والبيت فيه شاهدان: الأول: تخفيف نون كأن مع عملها الثاني: جواز إضمار اسم إن وأخواتها، والتقدير: كأنه ثدياه حقان.

وقد فصل السيوطي الحديث في هذه المسألة، وملخص قوله أن حذف اسم إن ضمير الشأن جائز مطلقا في الشعر والنثر، وعليه الأكثر، كما حكاه سيبويه عن الخليل، إلا إذا أدى هذا الحذف إلى أن يلي "أن" فعل، أو أن يليها اسم تعمل فيه. نحو: إنه زيد قائم. فلا يجوز[32]. ويتضح من استقراء المسألة عند النحاة، ومن خلال النظر في الشواهد الشعرية والنثرية صحة حكم ابن السراج، وموافقته للجمهور وسيبويه، وابن مالك، والرضي.

المسألة الثالثة: دخول اللام على ما كان من صلة الثاني وهو الخبر

يستقبح أن تدخل اللام على ما كان من صلة الثاني وهو الخبر، ولكنها تدخل على ما كان من صلة الأول، أي أنها تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ. فتقول: إن زيدا لفي الدار قائما، ولا تقول: إن زيدا في الدار لقائما؛ لأن في الدار من صلة الأول المبتدأ، وقائم من صلة الثاني الخبر؛ لذلك دخلت اللام على من هو من صلة الأول، ولم تدخل على من هو من صلة الثاني[33].

اللام الواقعة بعد إن مكسورة الهمزة الغرض منها التأكيد؛ لذلك لا تلي "أن" لقبح اجتماع تأكيدين (إن واللام)؛ لذلك تدخل على الخبر شرط تأخره عن الاسم، وأن يكون مثبتا، وألا يكون الخبر جملة الشرط، وإذا كان جملة فعلية يشترط في فعلها الماضي أن يكون متصرفا مقرونا بكلمة (قد)، وإن كان جامدا فيكون غير "ليس"؛ لأنها للنفي، وإذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على المبتدأ – وهو الأنسب– أو على الخبر، وتدخل على الخبر شبه الجملة أيضا.

وتدخل على معموله إذا توسط بين اسم إن وخبرها، وتدخل على الاسم إذا تأخر عن "أن" وتقدم الخبر عليه، كما أنها تدخل على ضمير الفصل[34].

ودخول هذه اللام في خبر إن خاص، وفي غير خبر إن شاذ؛ لأن هذه اللام للتوكيد، ومعاني هذه الحروف لا تناسب التوكيد، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن واستدلوا بقوله:" ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ"[35].

وشذ دخولها أيضا في خبر المبتدأ نحو قوله:

أم الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة[36]

وأجاز المبرد، وابن السراج دخولها على خبر أن مفتوحة الهمزة فقد قرئ شاذا ﴿**إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾[37].

نتائج البحث في هذه المسألة:

1- عدم اتفاق النحاة على مصطلح واحد يطلق على هذه اللام، فهي عند سيبويه وابن السراج لام ابتداء، لزمت للفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية، وعند الزجاجي لام إيجاب، وعند الكوفيين والبغداديين هي لام إلا، فيجعلون إن بمنزلة ما النافية، واللام بمنزلة إلا فمعنى قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ**﴾[38]، والمعنى: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين.

2- اختلف النحاة في حكم اقتران خبر"أن" المخففة بهذه اللام، فهي واجبة إذا أُهملت، وغير لازمة إذا عملت، ويجب تركها مع نفي الخبر.

3- اختلفوا في اختصاص هذه اللام بـ "أن" فمنهم من أجاز دخولها على غير "أن".

الخاتمة

وبها أهم النتائج والتوصيات:

1- اتبع ابن السراج في تناوله للمسائل النحوية منهج العالم المحايد، ولم يلتزمْ مذهبا نحويا بعينه؛ فهو يذهب إلى حيث يستقيم المعنى؛ دون تعصب لمذهبه النحوي، وكان يذكر أن هناك تقارباً كبيراً بين المدرستين، البصرية والكوفية.

2- لم يكن ابن السراج -رحمه الله- عالةً على شيوخه، بل أثبتَ البحثُ استقلاليته في آرائه النحوية؛ يدفعه البحثُ عن الحقِ، والنيةُ في القصدِ، والدليل على ذلك أنه كان بصري المذهب على الرغم من مخالفته لبعض أصول البصريين.

3- أجمعت المراجع كلها على شخصية واحدة أخذ عنها ابن السراج هي: أبو العباس المبرد، إمام نحاة البصرة في القرن الثالث الهجري، فقد صحبه ابن السراج، وأخذ عنه العلم والأدب.

الحواشي

(1) انظر: الأصول، لابن السراج 59/1.

(2) الكتاب لسيبويه، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، 329/1، ط 3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1408هـ.

(3) الكتاب، لسيبويه 329/1.

(4) المقتضب للمبرد،127/4، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، 1399هـ.

(5) الكافية الشافية، لابن مالك، 88/1، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، 1402هـ، دار المأمون للتراث.

(6) همع الهوامع للسيوطي، 326/1، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، 1399هـ، دار البحوث العلمية، الكويت.

(7) الكتاب، 47/1.

(8) الأصول 1/ 65: 67، وشرح الجمل للزجاجي،1/ 338، 339.

(9) البيت للقطامي في ديوانه ص27، طبعة ليدن سنة 1902م، البيت من الوافر، والشاهد في البيت: أن الشاعر قال: تباينتا بلفظ التثنية، مع أن حبال قيس جمع، وحبال تغلب جمع، فكان ظاهر اللفظ يقتضي أن يقول: (تباينت انقطاعا) مراعاة لمعنى الجمعية في حبال قيس وتغلب، ينظر: خزانة الأدب367/2.

(10) الأصول لابن السراج، 91/1.

(11) البيت من الطويل، لأبي الأسود الدؤلي، وهو من شواهد سيبويه وقوله "فإلا يكنها" أي فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر، وقوله "أو تكنه" أي أو تكن الخمر هي أخاها، فاسم "يكن" الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن، وهو عائد إلى الخمر، واسم "تكن" الثانية ضمير مستتر عائد إلى الخمر، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها، ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد ههنا قوله "يكنها أو تكنه" حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلاً، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً.

[12] المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، 98/3، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، نشر عالم الكتب- بيروت، والكتاب لسيبويه 358/2، والنحو المصفى، محمد عيد، 143/1، نشر مكتبة الشباب.

[13] المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق د. علي بو ملحم، 171/1، نشر مكتبة الهلال- بيروت، ط 1،1993م، والبيت للعرجي، وهو من الرمل، والشاهد: نخشى رقيبا، ويدل على جواز الفصل والوصل في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل.

[14] همع الهوامع 213/1.

[15] سورة الأنفال: الآية (43).

[16] انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، 446/2، نشر المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط 7، 1323هـ، وشرح النووي على مسلم، حديث رقم 2924.

[17] مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، 274/3، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ- 2001م، والرسل والرسالات، عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، 153/1، نشر مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، دار النفائس للنشر والتوزيع، الكويت، ط4، 1410هـ- 1989م، رواه أبو داود في الجهاد (21/7 عون المعبود).

[18] سورة هود: الآية (72).

[19] انظر الأصول، 1/ 151: 154.

[20] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ص21، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة، 1388هـ- 1968م.

[21] الهمع 190/1.

[22] الأصول في النحو، لابن السراج 63/1.

[23] سورة يوسف: الآية (82).

[24] الكتاب، لسيبويه 85/1.

[25] المقتضب للمبرد 132/4 ، 133.

[26] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت:676هـ)، 142/6، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، وكشف المشكل من حديث الصحيحين: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت597هـ)، 247/1، المحقق: علي حسين البواب، نشر دار الوطن، الرياض.

[27] البيت من الرجز، وهو للراجز: قيس بن حصين بن يزيد الحارثي. والمعنى: أَي أكل عَام حُدُوث نعم أَو إِحْرَاز نعم. ينظر: اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، 29/1، المحقق: فائز فارس، نشر دار الكتب الثقافية، الكويت.

[28] الأصول 232/1.

[29] البيت من الخفيف، ومنسوب للأخطل. وينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني، الأزدي، 273/2، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الجيل، ط5، 1401هـ- 1981م، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي (هو كتاب شرح أمالي القالي)، لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي،238/1، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

[30] الكتاب 134/2 ، 135.

[31] البيت من الهزج، ولم يعلم قائله، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل. وينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، 406/15، المحقق: محمد عوض مرعب، نشر دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط 1، 2001م.

[32] الهمع 162/2 ، 163.

[33] الأصول ص261.

[34] النحو الوافي 663/1 ، 664.

[35] البيت من الطويل، ولم يعلم قائله. والشاهد فيه قوله "لكميد" أو "لعميد" برواية أخرى حيث دخلت لام الابتداء على خبر "لكن" وهذا مذهب الكوفيين، أما البصريون فيرون أنها اللام دخلت على خبر "إن" المكسورة الهمزة المشددة النون وأصل الكلام "ولكن إنني من حبها لكميد" وهذه بعض الأجوبة في الإعراب لدى البصريين. ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، 58/2، نشر دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ-2000م،

واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السرَّاج، 82/1، راجعه: خير الدين شمسي باشا، نشر دار الفكر– دمشق، ط 1، 1403هـ – 1983م.

(36) البيت من الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه ص170، وشرح التصريح 174/1، وشرح المفصل 130/3، 23/8، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب 323/10، والدرر 187/2، وشرح شواهد المغني 604/2، والمقاصد النحوية 535/1، 251/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، 210/1، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، وجمهرة اللغة ص1121، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، 413/1، نشر دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط 1، 1417هـ –1997م.

(37) سورة الفرقان: الآية (20).

(38) سورة الأعراف: الآية (102).

قائمة الفهارس المراجع

1- القرآن الكريم.

2- النحو الوافي، لعباس حسن، ط16، دار المعارف، القاهرة ، 2008م .

3- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: د/عبد العال سالم مكرم، ط1، 1399هـ، دار البحوث العلمية، الكويت.

4- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، نشر عالم الكتب، بيروت.

5- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، نشر مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

6- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت:676هـ)، 142/6، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، وكشف المشكل من حديث الصحيحين: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت597هـ)، 247/1، المحقق: علي حسين البواب، نشر دار الوطن، الرياض.

7- الكتاب لسيبويه، تحقيق: د/ عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1408هـ.
8- أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، نشر جامعة المدينة العالمية.
9- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د/أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، بمكة المكرمة، السعودية ، ط1، 1402هـ- 1982م